التقرير الإقليمي

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

في المنطقة العربية

موجز تنفيذي

United Nations Trust Fund for Human Security

IOM UN MIGRATION

UNITED NATIONS الاسكوا ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

التقرير الإقليمي

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

في المنطقة العربية

موجز تنفيذي

United Nations Trust Fund for Human Security

IOM UN MIGRATION

UNITED NATIONS الاسكوا ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

جامعة الدول العربية

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

صورة الغلاف: © IOM

شكر وتقدير

أعد التقرير الإقليمي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية وفقاً لطلب اللجنة العربية للتنمية المستدامة في اجتماعها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2017 لإعداد تقرير إقليمي حول أهمية أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في الدول المتأثرة بالنزاعات.

وهذا التقرير عمل تشاركي بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهو جزء من برنامج "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية" بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

وأعد التقرير تحت إشراف السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة اعداد التقرير، والوزير المفوض ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية.

وتولى قيادة عملية الإعداد وديد عريان (منسق ومستشار رفيع المستوى، التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية)، بدعم من فريق بحثي أساسي مكون من الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة. وقد استرشد التقرير بنقاط الاتصال الرئيسية للكيانات الأساسية المشاركة في هذا المشروع، وهم مهرناز مصطفاوي (رئيس وحدة الأمن البشري، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري)، نينا ستورمان (أخصائية حالات الطوارئ وفترات ما بعد الأزمة، المنظمة الدولية للهجرة) وطارق العلمي (رئيس مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، الإسكوا).

ويود فريق إعداد التقرير توجيه جزيل الشكر لأعضاء فريق العمل الإقليمي على مساهماتهم، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإدارة الامم المتحدة للشؤون السياسية، والمجلس العربي للمياه، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ويقدّر الفريق أيضاً ما قدمته نقاط الاتصال للدول الأعضاء في اللجنة العربية للتنمية المستدامة ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من دعم وتوجيه، مع التأكيد على الدور الحاسم لنقاط الاتصال في إجراء المشاورات مع جهات التنسيق لدى الدول الأعضاء في اللجنة والممثلين الرسميين الآخرين من ذوي الصلة المعنيين في الدول محل التركيز.

فريق إعداد التقرير

منسق فريق المؤلفين

وديد عريان (جامعة الدول العربية)

فريق إعداد الفصول

الفصل 1 سارة صادق، ديفيد أرنولد (المنظمة الدولية للهجرة)

الفصل 2 خواكين ساليدو ماركوس، دارين هولاند (الإسكوا)

الفصل 3 خواكين ساليدو ماركوس، دارين هولاند (الإسكوا)

الفصل 4 سارة صادق، ديفيد أرنولد (المنظمة الدولية للهجرة)

الدعم البحثي

جالا العكوم، آنا ميديريس، مايا رمضان (الإسكوا)

التنسيق والدعم الإداري

خديجة الشافعي (جامعة الدول العربية)

هيلي كيم (المنظمة الدولية للهجرة)

الترجمة

قسم المؤتمرات، الإسكوا

العرض التقديمي والتنسيق والتصميم

قسم المؤتمرات، الإسكوا

وقد استفاد محتوى التقرير من رؤى وخبرات كل من (حسب المؤسسة والترتيب الأبجدي):

فيديل بيرينجيرو، مارلين آن توماسزكيويتش، دانيال جريسوولد، أكرم خليفة، كريمة الخوري، ريدان السقاف، سارة سلمان، جون سلون، ستيفاني شابان، يوسف شعيتاني، كارول شوشاني، يارا عكاف، كرم كرم، ميسا يوسف (الإسكوا).

نيكلاس ايموند، أنجليكا برومان، فراس بوديري، موريزو بوساتي، سيلين بولوز، يوكو توميتا، ليلى توميه، ماريز حبيب، تالا الخطيب، كاتي سنوبول، هوميرا شيما، يلينا غيولخاندانيان، مارتينا كاريبري، ليندا كوتوني، لينا كوسا، كلير ماري ليستر، ديفيد مارتينو، كريستينا ميجو، فرناندو ميدينا، كلوديا ناتالي (المنظمة الدولية للهجرة).

موجز تنفيذي

أ. استعراض عام للوضع

شهد العقد الماضي تصاعداً حاداً في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد تبيّن أن هذه النزاعات أكثر حدةً وطولاً وتعقيداً، مما ألحق الضرر بالمشهد الثقافي الغني في المنطقة وقوّض الأمن البشري وفرص التنمية المستدامة. فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى الأثر التراكمي للنزاع إلى خسارة مئات الآلاف من الأرواح، وتدمير الممتلكات والبنى التحتية، ونزوح الملايين، وتزايد أوجه عدم المساواة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم مواطن الضعف والهشاشة بمختلف أبعادها، وإلى تآكل قدرة الدولة والأفراد على التأهب لمواجهة الضغوط والتكيّف معها.

وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر، بما تعكسه من مبادئ الأمن البشري، تنشد عالماً خالياً من الفقر والجوع والمرض. إلا أنّه مع تطور ديناميات النزاع في جميع أنحاء المنطقة العربية، تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات مجموعةً فريدة من التحديات ذات السياق المحدد التي تقيّد القدرات والموارد المتاحة على حد سواء، وتقوّض استحقاقات مكاسب التنمية واستدامتها. الوضع ينذر بالخطر، فإذا استمر هذا الاتجاه سيكون من المستحيل تحقيق أهداف خطة عام 2030، حتى تلك المتعلقة بالاحتياجات الأساسية. وعلى ضوء هذه الخلفية، ثمة وعي متزايد بأنّ العديد من أهداف التنمية المستدامة سيتعذر تحقيقه ما لم يتم التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات، عبر اتّباعها نهجاً شاملاً يربط ما بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام. والاحتمال وارد بتقويض تطلعات خطة عام 2030 للسكان والدول في المنطقة بدرجة كبيرة ما لم تُبذل الجهود لفهم آثار النزاع والتخفيف من وطأتها.

وتماشياً مع الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتحقيق السلام والتنمية لشعوب المنطقة، وشعوراً منها بالقلق إزاء تفاقم الأوضاع في الدول المتأثرة بالنزاعات، طلبت اللجنة العربية للتنمية المستدامة، في اجتماعها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2017، إلى الجامعة إعداد تقرير إقليمي. يتناول تقرير «أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية» تداعيات النزاعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

ويشمل التقرير، في مبادرة إقليمية، الدول الأعضاء التي تشهد نزاعاً، والخارجة من نزاع، والمتأثرة بنزاع. ولتحليلٍ أفضل للوقائع ذات السياق المحدد، بما في ذلك التحديات القائمة والفرص المتاحة في حالات النزاع في المنطقة، تم اختيار ثماني دول أعضاء هي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية.

ويجمع تقرير «أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية» مجموعةً من ذوي الصلة المعنيين للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئات التي تشهد النزاعات أو المتأثرة بها. وعوضاً عن زيادة أي عمل إضافي إلى نظم غالباً ما تكون مثقلة الكاهل وتواجه نقصاً في الإمكانيات، يرمي التقرير إلى الاستناد إلى الأطر الحالية وتعزيزها عبر سد الثغرات المحتملة والجمع بين الأدوات المتاحة بغية توفير الموارد اللازمة بسرعة أكبر والاستفادة منها بشكل أفضل. ويسهم التقرير أيضاً بتوفير مستودع شامل لهذه الأطر من أجل وضع وتعزيز خطط لسدّ الثغرات الحالية. ومن شأن هذا النهج مساعدة ذوي الصلة المعنيين على تحسين عملية تحديد التحديات المتفاقمة والمتغيرة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة.

ويسلّم التقرير بأن الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والمجموعات المتضررة تقدّم منظوراً مقارَناً فريداً ومزايا عديدة للنهوض بخطة عام 2030 في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ولإنشاء إطار عمل كليّ كان لا بد من اعتماد نهج على مستوى المجتمع بأسره يعترف بالأدوار المختلفة التي تضطلع بها هذه المجموعات. وهو يؤدي أيضاً إلى استنتاجات وتوصيات شاملة ومقتصرة على فئات محددة تدعم الانتقال من حالة النزاع إلى مرحلة التعافي والسلام «الإيجابي» المستدام.

وواضعو السياسات الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية، والمجتمع المدني الجمهور الرئيسي لهذا التقرير وحلقة الوصل بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

ويعتمد التقرير نهجاً مختلط الأساليب يشمل الأدبيات المرجعية واستعراضاً مكتبياً، وأكثر من 30 مشاورة إلكترونية إقليمية مع واضعي السياسات والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية. وإضافةً إلى ذلك، أجريت دراسة استقصائية تقييمية ضمّت 32 جهةً منسقة لأهداف التنمية المستدامة من الدول الأعضاء وأعضاءً من فرقة عمل إقليمية وفرق الأمم المتحدة القُطرية، وشملت تحليلاً إحصائياً استند إلى أحدث البيانات المتاحة عن التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها في الدول المتأثرة بالنزاعات.

ب. رسائل أساسية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

يحدد التقرير نتائج رئيسية عديدة لدعم الجهود الرامية إلى النهوض بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة العربية.

1. الروابط بين النزاع والتنمية غير خطية. فالنزاعات العنيفة ظاهرةٌ معقدة تتجلى بطرق مختلفة في سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. ووفقاً لذلك، لا بد من تقييم الاستجابات الإنمائية للتخفيف من آثار النزاع على الصعد المحلية ودون الوطنية والوطنية، ومواءمتها مع السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد. وتوفر الركائز الخمس لخطة عام 2030 (السلام، والناس، والكوكب، والازدهار، والشراكة) إطاراً متكاملاً لفهم التداخل بين مختلف أبعاد التنمية ومدى تأثير تحسين إحدى الركائز في توازن الركائز الأخرى ودعم تقدمها.

2. بغياب السلام، يستحيل تحقيق كافة الأهداف الأخرى. وتؤكد خطة عام 2030 على أنّه «لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة». ويحدد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مقاصد تشجّع على إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة، يجد فيها الجميع متسعاً لهم. وزيادة الاستثمار في مجالات السلام والحوار والمصالحة كأساس لتحقيق التنمية المستدامة أمرٌ بالغ الأهمية لتحفيز الانتقال إلى ديناميات اجتماعية واقتصادية أكثر استقراراً. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الجهود المبذولة سابقاً لوضع نماذج حوكمة متجاوبة وشاملة للجميع تضع حداً للتمييز والتهميش وتقلّص أوجه عدم المساواة. فتمكين هياكل الحوكمة المحلية ضروري لضمان استجابات إنمائية وطنية تستند إلى الوقائع المحلية وتخدم الأكثر عرضة لخطر الإهمال. ويتطلب ذلك بذل جهود لتسخير وسائل جديدة، مثل دمج الأدوات الرقمية و»تكنولوجيا السلام» في جهود الوساطة وبناء السلام، ما من شأنه تعزيز الإدماج بغض النظر عن الموقع، والحواجز الاجتماعية، والقيود المفروضة على المواقع وحرية التنقل. ويتيح ذلك فرصاً لإدماج المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية، الذين يضطلعون أصلاً بدور رئيسي في بناء السلام المحلي وتهدئة الأوضاع أثناء العمليات المنفذة على الصعيد الوطني. علاوةً على ذلك، ينبغي تعزيز الجهود، عند الإمكان والاقتضاء، لدمج هيكل بناء السلام وأنشطته في المبادرات الإنسانية والإنمائية الجارية من أجل ضمان مراعاة الحساسيات المتعلقة بالنزاعات وتحديد فرص تحقيق مكاسب السلام بشكل أفضل، مع كفالة الاحترام الدائم للمبادئ الإنسانية.

3. في حين أن تقديم المساعدة الإنسانية يجسد مبدأ عدم إهمال أحد، إلا أنه تدبير مؤقت لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحلول المستدامة الطويلة الأجل. وتدعو الأزمات الإنسانية، والأمنية، والاجتماعية والاقتصادية المتزامنة في العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات إلى اتّباع نهج كلي وشامل للإغاثة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، وإلى الحد أكثر فأكثر من مخاطر الكوارث، الأمر الذي يعالج دوافع الأزمات المعقدة والنزاعات وعواقبها ويعزز في الوقت نفسه الاستعداد للاستجابة للديناميات المتغيرة. ويستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة أطراً جديدة تراعي العلاقة القوية بين عمليات التنمية والإغاثة الإنسانية وجهود السلام، وتسهّل تحديد الفرص المتاحة للاستفادة من التقدم المحرز، وذلك عبر تحقيق أقصى حد من التآزر بين هذه الأبعاد الثلاثة. ومن أجل تعزيز اتساق السياسات والبرامج، وزيادة التنسيق، وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب مضاعفة الجهود للقضاء على الانعزال التنفيذي والسياسي بين أوساط العمل الإنساني والإنمائي والأوساط العاملة لبناء السلام والحد من مخاطر الكوارث.

4. أهداف التنمية المستدامة المتكاملة تقدم خارطة طريق متّسقة لتسخير أوجه التآزر بين مختلف أبعاد التنمية، وتوفر فرصة لتحديد القواسم المشتركة من أجل تنسيق التدخلات على نطاق ركائز التنمية والسلام والأمن والإغاثة الإنسانية. وبناءً على ذلك، يتطلب التنفيذ الناجح مساراً يؤكد الملكية الوطنية والتوطين المحلي لتحديد الأولويات الخاصة بكل دولة ويبيّن المجالات الأكثر تعثراً، وتلك التي تُثمر عن أفضل النتائج والتآزر ضمن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة. ويجب مواءمة مسار تحديد الأولويات مع الجهود الرامية إلى تكييف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية محلياً، نظراً إلى أن الاحتياجات والأولويات غالباً ما تختلف على المستوى دون الوطني. ويوفّر إطار الأمن البشري صلةً مفاهيمية قيّمة بين الركائز الإنسانية والإنمائية والهادفة إلى بناء السلام، وبالتالي فهو يعرض نقطة التقاء للابتعاد عن النُّهج الانعزالية التي أعاقت الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية المستدامة في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ويرتكز الأمن الإنساني على خمسة مبادئ أساسية تحدد

معايير العمل الفعال بغية تعزيز القدرات البشرية، ويشدد على العمل الشامل والمحدد السياق ذي المنحى الإنساني والاتجاه الوقائي، ويركّز على الحماية والتمكين.

5. اعتماد نهج شامل للحكومة بأكملها وللمجتمع ككل من شأنه دعم التنسيق. ولسد الفجوة بين المشاريع الإنسانية والإنمائية ومشاريع السلام، من شأن توفير منتدى لذوي الصلة المعنيين أن يدعم تنسيق الجهود وقنوات التمويل والمعلومات، ويعالج الازدواجية أو الثغرات في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وسيضم هذا المنتدى جميع الجهات الفاعلة المحلية المعنية ويسهم في تنسيق مختلف الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي سد الفجوات القائمة على صعيد التنسيق بين الكيانات المركزية والمحلية. وعلى هذا النحو، فإنّ منتدى التنسيق الذي يضم جهات فاعلة في الحقل الإنساني والإنمائي من مختلف الجهات الحكومية والأمم المتحدة والمجتمع المدني، سيدعم الدول الأعضاء لمواءمة الجهود، وإنفاذ جمع البيانات وتحديد الأولويات الوطنية. وزيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية أساسية أيضاً.

6. التكييف المحلي للجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالغ الأهمية لضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، والحيلولة دون إهمال الفئات الضعيفة، وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن الأهمية بمكان تعزيز الروابط بين الجهود المركزية والمحلية لضمان التقدم نحو السلام والتنمية المستدامين. ومشاركة المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك المتأثرة بالنزاعات، فرصة لضمان أن تحقق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني نتائج على الصعيد المحلي. فعند إجراء تكييف محلي، ينبغي التركيز على سياسات أهداف التنمية المستدامة وبرمجتها على حد سواء، وتعزيز القدرات لفهم وتطبيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، ورصد الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. لذلك، لا بد من اتخاذ تدبير مناسب لرصد هذه الأهداف وتطبيقها باستخدام الأدوات ذات الصلة وإشراك الجهات الفاعلة المحلية على أرض الواقع. وإضافةً إلى ما سبق، يتطلب تكييف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محلياً استجابات مصممة على نحو يشمل قضايا جامعة، مثل قضايا الجنسين. ومن خلال إشراك أشخاص من مختلف الأجناس والأعمار ومن ذوي الإعاقة أو الأقليات، سيتم تعزيز الجهود المبذولة لعدم إهمال أحد. وسيتم في الوقت نفسه وضع أهداف التنمية المستدامة في سياقها ضمن الوقائع المحلية، وذلك لكفالة تركيز الأهداف حيث الضرورة ونشر تأثيرها. ويمكن القيام بذلك من خلال إضفاء الطابع المحلي على التنفيذ من أجل زيادة الشمولية على المستوى المحلي وإدماج الكيانات المحلية في العملية.

7. محدودية توافر البيانات لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكشف الدراسات والمشاورات الإلكترونية عن فجوة هائلة في جمع البيانات والوصول إليها ورصدها، وهي خطوات ضرورية لتحليل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات. وفي حين أن توافر بيانات دقيقة يطرح تحدياً للعديد من الدول في المنطقة، فهذا التحدي يتفاقم في الدول المتأثرة بالنزاعات لتعذّر الوصول إلى المناطق والسكان في حالات النزاع، مما يؤثر على تخطيط التعدادات ويحدّ من الآليات المتاحة لجمع البيانات. أضف إلى أنّه في حالات الطوارئ، تقوم مختلف الجهات الفاعلة بجمع البيانات بشكل فردي، مما يقوّض الجهود المنسّقة الرامية إلى رصد البيانات وتقييمها. بيد أنّه يمكن لهذه البيانات أن تضيع في غياب هيئة تنسيق مركزية تضطلع بمهمة جمعها. وإنفاذ الشراكات عبر الأطر الإقليمية والدولية القائمة والجديدة لرصد البيانات وتقييمها من شأنه أن يدعم الجهود الوطنية التي يبذلها ذوو الصلة المعنيون، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإنتاجها. وقد تم تحديد خطوات مستقبلية واعدة في العديد من الدول، تضمن تمثيل المكاتب الإحصائية الوطنية في الأطر الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حيث تُكلّف هذه المكاتب بإنتاج البيانات المتعلقة بالمؤشرات والمقاصد المحددة لأهداف التنمية المستدامة، ورصد تلك البيانات وتحليلها.

8. إدماج النازحين داخلياً في الاستراتيجيات الإنمائية وجهود جمع البيانات بالغ الأهمية لضمان عدم إهمال أحد وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. ومن أوجه القصور الرئيسية أن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة غالباً ما لا تتضمن بيانات عن النازحين داخلياً، إلا أنّ الشراكة مع المنظمات الدولية من شأنها أن تدعم ذوي الصلة المعنيين في رصد البيانات الكافية عنهم. وفيما يتعلق بشروط الأداء على الصعيد القُطري مقابل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، تُظهر لوحة متابعة مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 أن جمع البيانات لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً في الدول المتأثرة بالنزاعات. وتمّ تسليط الضوء على التعقيدات الفريدة لجمع البيانات في حالات النزاع في تقرير حديث أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تناول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني في الدول المتأثرة بالنزاعات.

9. لا بد من تكييف التدخلات الإنمائية في نهاية المطاف مع السياقين الوطني ودون الوطني، ولكن البعد الإقليمي يوفر أيضاً، وفي مجالات عديدة، منصةً فعالة من حيث الكلفة لتحقيق التقدم. وعلاوةً على ذلك، يلاحَظ وجود مجالات متداخلة من حيث المبادئ والأهداف بين الأطر الدولية والإقليمية. على سبيل المثال، تتقاسم خطة عام 2030 والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطط التنمية الوطنية مبادئ رئيسية من زاوية المرونة والاستقرار. وينبغي للجهات الفاعلة المعنية البحث في سبل إدماج هذه

الأطر لجمع البيانات على أفضل نحو والنهوض بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة. والتراجع في تحقيق المكاسب الإنمائية في المنطقة العربية هو تذكير كئيب بأهمية تركيز المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والحكومات على منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق التنمية المستدامة. ويقتضي هذا الواقع اعتماد نهج إقليمي جديد لتطبيق نموذج الأمن البشري يقوم على مفهوم شامل لمنع نشوب النزاعات.

10. بالتزامن، يمكن أن تتيح جهود المجتمع الدولي «داخل الدولة» لتعزيز أهداف التنمية المستدامة ورصدها فرصةً لمزيد من التكامل. وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة هو أحد الأدوات الرئيسية لدعم الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2030. ومع أنّ هذا الإطار تقوده الأمم المتحدة، غير أنّ الهدف منه هو أن تتولى زمامه الجهات الوطنية وأن يكون راسخاً في أطر قائمة مثل خطط التنمية الوطنية. ويعتمد هذا الإطار الأداة التحليلية لأهداف التنمية المستدامة، التي تستلزم تولي زمام هذه الأهداف على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، ودون الوطني، والريفي، والحضري. كما يهدف الإطار إلى دعم ذوي الصلة المعنيين في التزامها بعدم إهمال أحد، وذلك من خلال تعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ودعم المسارات الاقتصادية الكفيلة بالتحويل وتشجيع مشاركة ذوي الصلة المعنيين. ويساعد التقييم القُطري المشترك، بوصفه آلية إبلاغ لإطار الأمم المتحدة السابق ذكره، وكالات الأمم المتحدة على مناقشة التحديات الإنمائية الوطنية والنهج المشتركة في بداية دورة التمويل مع ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين الوطنيين والدوليين.

11. الدول التي تشهد النزاعات أو المتأثرة بها تواجه تحديات هيكلية كبيرة تعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعرقل جهود التنسيق. ولبلوغ هذه الأهداف، على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية ككل أن تتعاون على نطاق القطاعات المجتمعية لتحقيق أهداف مشتركة. ويستلزم ذلك إقامة شراكات قوية ومتماسكة. ونظراً للترابط الذي تتّسم به خطة عام 2030، المطلوب بذل جهود مشتركة لتحقيق نتائج جماعية وضمان عدم إهمال أحد. وبغياب شراكات شاملة لا تستبعد أحداً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، ستُقوَّض الجهود المبذولة من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تطرحها النزاعات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتماشياً مع هذا الواقع، يسلّم الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بأن الشراكات بين ذوي الصلة المعنيين أساسية لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد وتبادلها. ويسلّط الهدف 17 الضوء على الحاجة إلى مواءمة سياسات أهداف التنمية المستدامة مع المبادرات الجارية في مجال السياسات والبرمجة، وإلى إنفاذ التنسيق من أجل تعزيز التنمية المستدامة عبر الحدود والقضاء على الانعزال التقليدي.

والجدير بالذكر أنّ مقاصد الهدف 17 تشمل بناء القدرات، والتمويل، والتكنولوجيا، والحوكمة، والسياسات.

12. تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة هي إحدى المجالات الرئيسية التي تستدعي إقامة شراكات قوية لتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات. وقد شدد ذوو الصلة المعنيون ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الإسهامات المقدمة على الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، كونهما محركين لتحقيق باقي الأهداف. وتجلّت الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ذوي الصلة المعنيين في تحديد الأولويات المحفّزة التي قد تدعم الانتقال من النزاع إلى الانتعاش والسلام «الإيجابي» المستدام، وتحقيق هذه الأولويات استناداً إلى خارطة طريق. وبإمكان المجتمع الدولي أن يقدّم هكذا دعم عبر طرحه نهجاً أكثر شمولاً يقوم على ترابط ثلاثي يعتبر التنمية البشرية جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030.

© UNICEF

ج. التحديات والقيود التي تواجه النهوض بالنموذج الجديد لتحقيق خطة عام 2030 في الدول المعنية

بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية من خلال آليات تنسيق وخطط تنمية وطنية مُعاد إصلاحها تستند إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، لا تزال عدة تحديات مطروحة.

1. التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة

الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة والجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة يوفّران القوة الدافعة لمعالجة الفجوات في التنسيق والقدرات. غير أنّ حالات من التخطيط المنفصل والازدواجية لا تزال تُصادَف داخل منظومة الأمم المتحدة بأشكالها المختلفة، وبين الأمم المتحدة وذوي الصلة المعنيين الوطنيين والخارجيين. ويتواصل الفصل بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية بفعل الانقسامات الثقافية المؤسسية المتعلقة بالثقافات المفاهيمية وثقافات العمل. وتبرز مسائل ذات صلة تقترن بافتقار لمبادرات متماسكة ومشتركة، وبغياب الوضوح على صعيد ولاية القيادة ووظائف مختلف الوكالات. ولذلك، قد يكون من المفيد إجراء استعراض منهجي للدروس المستفادة في المنطقة العربية، لتحديد المجالات المحتملة التي يمكن أن يوفر فيها التعاون الإقليمي قيمةً مضافة لمعالجة هذه القضايا.

2. آليات التخطيط والتنفيذ والتمويل

حتى الآن، كانت الجهود المبذولة في استخدام أساليب العمل الجديدة مخصصة الغرض وتختلف من دولة إلى أخرى، الأمر الذي أدى إلى طرح أسئلة مفتوحة بشأن هذه النتائج وكيف يمكن أن تبدو أو تتجلى في سياقات مختلفة. وفي واقع الأمر، تفتقر آليات التمويل الإقليمية الحالية إلى أداة لإطلاق المبادرات الإنسانية والإنمائية. ومع أنّ التمويل غالباً ما يرتبط بخطة أو برنامج معيّن، ما قد يعزز الترابط، فإن خطط التمويل لا تصمم بنيّة أو قدرة محددة لتسهيل التعاون بين الركائز. ونتيجةً لذلك، يؤدي الافتقار إلى التمويل التعاوني والمتعدد السنوات إلى تعذر تحقيق نتائج جماعية طموحة، مثل أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى اعتماد مخططات تمويل سنوية بدلاً من تلك المتعددة السنوات، تؤدي تجزئة التمويل أيضاً إلى تقويض التآزر على صعيد الترابط الثلاثي.

3. بيئة السياسة العامة/الحوكمة

فكرة زيادة الموارد الموجَّهة عبر النظم القُطرية والمساهمة في تنمية القدرات الوطنية هي من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التكامل على صعيد الترابط الإنمائي والإنساني والأمني. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود أطر تخطيط أكثر تكاملاً في المنطقة العربية يوفرها النهج الاستراتيجي الجديد لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، فإن الجهود المبذولة للعمل مع النظم القُطرية ومن خلالها لا تزال بعيدة عن كونها مسار العمل المتّبع. ولا بد من الإشارة إلى أنّ عوامل الاقتصاد السياسي مثل توزيع السلطة، أو ضعف سيادة القانون وعدم احترام حقوق الإنسان، أو مقدار الثقة في المؤسسات، أو ارتفاع مستويات الفساد المتصوَّر هي عوامل كثيراً ما تحدّ من الجهود الإنسانية والإنمائية الأكثر طموحاً التي يلزم أن تبذلها المؤسسات القُطرية مباشرةً. وينعكس أثر ذلك بشدّة على سياقات النزاع. وفي هذه الحالات، تؤدي تقلبات التنمية على أرض الواقع والاحتياجات الإنسانية الملحة إلى وضع مجموعة من الإجراءات تفتقر إلى استراتيجيات انتقالية واضحة.

4. تقلبات السياقات والأزمات المتعددة التي تحدث بالتوازي

قلّة من الخطط الحالية أو المشاريع المنفذة تشتمل على تصاميم للتعامل مع الحالات الطارئة المرتبطة بمصادر جديدة أو متجددة للعنف، أو بالضعف إزاء أزمات أخرى مثل الأزمات الصحية والفيضانات والصدمات الغذائية وما إلى ذلك. وفي حين أنّ التخطيط الاستباقي والتمويل باتا يشكلان القاعدة في مواجهة الكوارث الطبيعية، لم يُطبّقا بعد في حالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات. وزيادة التآزر بين الجهات الفاعلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والجهات الفاعلة في الأوساط الإنسانية والإنمائية وأوساط بناء السلام قد تتيح تبادل الأدوات والنُهج لتسيير تطبيقهما.

5. تحديات تشغيلية أخرى

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع الدول المعنية الافتقار إلى البيانات اللازمة لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة والتقدّم المحرز في تحقيقها بشكل فعال. ويعكس هذا التحدي المشترك صعوبة جمع بيانات كاملة ودقيقة في سياقات النزاع. وقد تفاقمت هذه الصعوبات مع ظهور جائحة كوفيد-19، مما يجعل الوصول إلى أضعف فئات السكان أكثر صعوبة. وأخيراً، في حين أن إنشاء شبكات ذوي الصلة المعنيين يعتبر عنصراً أساسياً للنجاح في توطين أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها، ليس من الواضح كيفية التعبير عن دور المجتمع المدني، ولا سيما في سياق الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، وتعزيز دور المنسقين المقيمين، وإنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة، والربط مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

د. سبل المضيّ قدماً

في حين أن تحقيق أهداف خطة عام 2030 يتطلب جهوداً متسقة وتآزراً وثيقاً بين مختلف الجهات الفاعلة، من الواضح أن الدول المتأثرة بالنزاعات تواجه تحديات منهجية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية. ويتطلب التصدي لهذه التحديات التركيز على ما يلي:

1. تشجيع الشراكات القوية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لدعم ذوي الصلة المعنيين في تعزيز السلام والمؤسسات بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

2. لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التعاون ودعم هذه الجهات على مستوى القدرات كما هو مبيّن في الهدف 17. ويضمن ذلك توطيد قدرة المؤسسات، بما في ذلك رصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تعزيز قدرات ذوي الصلة المعنيين وملكيتهم لخطة عام 2030 على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً داخل الكيانات الوطنية وفيما بينها، وبين هذه الكيانات والمجتمعات الإقليمية والدولية والمحلية.

3. من أجل إحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نتائج جماعية، اتّضح أن النهج الشامل أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى ذوي الصلة المعنيين ومن أجل التواصل مع المجتمعات المحلية.

4. إنّ التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية المعنية التي تشمل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية بدون أن تقتصر عليها، سيضمن وصول الجهود الوطنية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة إلى الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة لخطر الإهمال في إطار العمل لتحقيق خطة عام 2030.

5. كما يتضح من إسهامات الممثلين عن ذوي الصلة المعنيين، فإن حكومات الدول المتأثرة بالنزاعات حريصة على العمل بتنسيقٍ وثيق مع المجتمعات الإقليمية والدولية من أجل اتباع نهج مستدام نحو السلام والتنمية. وتضطلع المجتمعات الإقليمية والدولية بدور رئيسي في دعم هذه الجهات لإرساء السلام وتحقيق التنمية على المدى الطويل.

© IOM